

السياسات الإسرائيلية التمييزية "الأبارتهايد" تجاه فلسطيني 1948: دراسة تحليلية في الأبعاد القانونية والاجتماعية والسياسية

Israeli Discriminatory Policies (Apartheid) toward the Palestinians of "1948: An Analytical Study of Legal, Social, and Political Dimensions

عبد العزيز أسعد عبد العزيز حمد، باحث دكتوراة مختص في السياسات العامة - فلسطين

Abedalazeez.hendi@hotmail.com

تاريخ قبول المقال: 25-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 08-01-2026

الملخص: تستعرض هذه الدراسة تداعيات سياسة التمييز العنصري الإسرائيلي (الأبارتهايد) على فلسطيني عام 1948م، من منظور قانوني، واجتماعي، وسياسي. وتعالج الدراسة كيف أسهمت سياسات "إسرائيل" في ترسيخ التفوق اليهودي وتقليص الحقوق الفلسطينية من خلال قوانين مثل قانون العودة (1950)، وقانون أملاك الغائبين (1950)، وقانون القومية (2018)، إضافة إلى سياسات التخطيط العمراني، التعليم، العمل، والحقوق المدنية والسياسية.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لرصد تطور هذه السياسات منذ النكبة وحتى اليوم، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة آثارها على حياة الفلسطينيين اليومية. وأظهرت النتائج أن السياسات الإسرائيلية تنطوي على ممارسات تشبه نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا من حيث الفصل القانوني والاجتماعي والاقتصادي، ما يؤدي إلى تهيش الفلسطينيين في جميع المجالات وحرمانهم من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن هذه السياسات تمثل انتهاكاً مستمراً للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأنها تسهم في تعزيز الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي بين الفلسطينيين واليهود داخل الأراضي المحتلة. وتؤكد الدراسة على أهمية الدور الدولي في مراقبة هذه السياسات ودعم حقوق الإنسان للفلسطينيين لضمان العدالة والمساواة.

الكلمات المفتاحية: التمييز العنصري، الأبارتهايد، فلسطيني عام 1948م، "إسرائيل"، حقوق الإنسان، القانون الدولي.

Abstract: This study examines the implications of the Israeli racial discrimination policy (apartheid) on the Palestinians of 1948, from a legal, social, and political perspective. The study addresses how Israel's policies have contributed to consolidating Jewish supremacy and reducing Palestinian rights through laws such as the Law of Return (1950), the Absentees' Property Law

(1950), and the Nation-State Law (2018), in addition to policies related to urban planning, education, employment, and civil and political right.

The research relied on the historical method to trace the development of these policies from the Nakba until today, and on the descriptive-analytical method to study their effects on the daily lives of Palestinians. The results showed that Israeli policies involve practices resembling the apartheid system in South Africa in terms of legal, social, and economic segregation, leading to the marginalization of Palestinians in all areas and depriving them of active participation in political and social life.

The study concluded that these policies constitute a continuous violation of international humanitarian law, including the Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid and the Rome Statute of the International Criminal Court, and that they contribute to increased poverty, unemployment, and social disparity between Palestinians and Jews within the occupied territories. The study emphasizes the importance of international monitoring of these policies and supporting Palestinian human rights to ensure justice and equality.

Key words: Racial discrimination, Apartheid, Palestinians of 1948, Israel, Human Rights, International Law.

مقدمة:

تعد قضية التمييز العنصري واحدة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ففي السياق "الإسرائيلي" يتعرض فلسطيني عام 1948م لسياسات تمييزية متعددة، تأخذ أشكالاً مختلفة، بحيث اتسمت بالتمييز، والإنكار، المنهجي، حيث قامت الحركة الصهيونية بتشكيل لجان لطرد السكان الأصليين بين عامي 1937م - 1948م، مما أدى إلى لجوء القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم¹. على الرغم من ممارسات "إسرائيل" العنصرية، فقد كانت تتكرر باستمرار بإرتكابها لمخالفات لتهجير المواطنين الفلسطينيين، فرفضت حق العودة، وتعويض اللاجئين². إلى جانب ذلك، وسّعت من إجراءاتها

¹ Masalha, N. (2003). The Palestinian Nakba: Zionism, 'Transfer' and the 1948 Exodus. In *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem* (pp. 7-48). Pluto Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt18dzmq.5>

^{2 2} Masalha, N. (2003). Reference previously mentioned.

لتغيير المعالم الديموغرافية من خلال التوسع الإستيطاني، وتهجير الفلسطينيين، وتشجيع الهجرة اليهودية¹.

في ذلك الإطار، عمدت "إسرائيل" على وضع القوانين، والدساتير لإضفاء الطابع المؤسسي على الفصل العنصري، وسياسة التمييز (الأبارتهايد)² بين المواطنين الفلسطينيين، والسكان اليهود "الإسرائيليين"، في محاولتها لشرعنة إضطهادها ضد الفلسطينيين³. كما أن وسائل الإعلام "الإسرائيلية" ودعايتها تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام، محلياً، ودولياً، لدعم تلك السياسات⁴، وهذه الممارسات مجتمعة تسهم في ترسيخ نظام الفصل العنصري، الذي يتجذر في حرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير، تخوفاً من التفوق الديموغرافي الفلسطيني داخل الأراضي عام 1948م.

¹ عياش، عدنان، الإستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين، دورية كان التاريخية (علمية، عالمية، محكمة)، العدد السادس والعشرون، ديسمبر 2014م، ص 142-157.

² الأبارتهايد هو نظام فصل عنصري، يأخذ طابع سياسي وقانوني، يقوم على التمييز العنصري المؤسسي. يهدف إلى إخضاع مجموعة معينة من الناس بناء على عرقهم أو أصلهم، أو أي صفة أخرى، مثل الدين، أو الجنسية. نشأت الأبارتهايد بشكلها الحديث في جنوب إفريقيا عام 1948م، عندما وصل الحزب الوطني، الممثل للأقلية البيضاء إلى السلطة، حيث سن هذا الحزب سلسلة من القوانين التي فرضت التمييز العنصري في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم، والتوظيف، والإسكان، والرعاية الصحية. واجهت سياسة الأبارتهايد مقاومة قوية من قبل السكان السود في جنوب إفريقيا، ومن المجتمع الدولي. بعد عقود من النضال، حيث فكك ذلك النظام رسمياً عام 1990م، مع انتخاب نيلسون مانديلا أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا. وعلى الرغم من ارتباط مصطلح الأبارتهايد بشكل أساسي بنظام جنوب إفريقيا، إلا أنه يستخدم أحياناً لوصف أنظمة أخرى تمارس التمييز العنصري بشكل منهجي. ويشير الكثير من المختصين إلى وجود أوجه تشابه بين سياسة الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، والممارسات "الإسرائيلية" تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويقولون بأن "إسرائيل" تمارس سياسة تمييز عنصري مؤسسي ضد الفلسطينيين، من خلال فرض قيود على حركتهم، والسيطرة على أراضيهم، والتضييق على حقوقهم. في المقابل تزعم "إسرائيل" بأن تلك السياسات تستند إلى اعتبارات أمنية وليس إلى التمييز العنصري. ويعد الأبارتهايد جريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. وقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفصل العنصري وغيره من أشكال التمييز العنصري لعام 1968 على أن الأبارتهايد هو "سياسة الفصل العنصري بجميع أشكاله، وهو أي شكل من أشكال التمييز المؤسسي قائم على العرق، لون البشرة، أو الأصل القومي أو العرقي، مما يؤدي إلى إنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية لفرد أو مجموعة من الأفراد بصورة منهجية".

³ طرطاق، زكريا، تكريس القوانين الإسرائيلية لجريمة الفصل العنصري، مجلة المعيار، 24 فبراير 2023 DOI: 10.37138/almieyar.v24i2.3325.

⁴ أو جلهوم، سامي علي، أداء الإعلام "الإسرائيلي" في معركة سيف القدس، مجلة دراسات بيت المقدس، 2023م 23 (1): 151 - 172.

استناداً إلى ما سبق، تتناول هذه الدراسة سياسة التمييز العنصري "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948م، مستندةً إلى النواحي القانونية، والاجتماعية، والسياسية لتقديم صورة شاملة حول مدى تأثير هذه السياسات على حياتهم اليومية وحقوقهم.

مشكلة الدراسة:

من هنا تبلورت مشكلة الدراسة في سياسات التمييز العنصري "الإسرائيلي" ضد فلسطيني عام 1948م، التي تعد من القضايا الإنسانية، والسياسية التي تؤثر على الحياة اليومية للفلسطينيين خاصة التي تعود لعام 1948م. بحيث تحددت في محاولة فهم، وتوضيح طرق، وأساليب التمييز العنصري، وتأثيرها على حقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية، والإقتصادية، لمواطني فلسطين ضمن الأراضي المحتلة عام 1948م.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما هي السياسات التمييزية العنصرية التي تتبعها "إسرائيل" تجاه فلسطيني عام 1948م؟
- 2- كيف تنفذ "إسرائيل" سياسة التمييز العنصري ضد فلسطيني عام 1948م؟
- 3- ما هي أهداف "إسرائيل" من اتباعها سياسة التمييز العنصري ضد فلسطيني عام 1948م؟
- 4- ما هو تأثير هذه السياسة على الحياة اليومية لفلسطيني عام 1948م؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- 1- تسليط الضوء على قضية حقوق الإنسان في سياق السياسات التمييز العنصري "الإسرائيلية".
- 2- الإسهام في توفير مرجع علمي للمجتمع الأكاديمي، وناشطي حقوق الإنسان في دول العالم.
- 3- الإسهام في دعم الجهود الرامية لمناهضة التمييز العنصري، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تقديم إطاراً شاملاً لسياسة التمييز العنصري "الإسرائيلي" ضد فلسطيني عام 1948م.
- 2- تحليل مختلف جوانب تلك السياسة، بما فيها جذورها التاريخية، وتجلياتها القانونية، والمؤسسية، وآثارها على مختلف حياة الفلسطينيين.
- 3- تسليط الضوء على سياسة التمييز العنصري "الإسرائيلية" وتأثيرها على حياة فلسطيني عام 1948م.

4- استكشاف العوامل التي أسهمت في تطبيق سياسة التمييز العنصري "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948م.

5- تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في إطار سياسة التمييز العنصري "الإسرائيلية".
منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر التي تطرقت لمشكلتها، تشمل مراجع تحتوي على كتب، ومجلات، للوقوف على التطور التاريخي لسياسة التمييز العنصري "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948م، وذلك وفق المنهج التاريخي الذي يتيح دراسة ذلك التطور الزمني، وكيفية تأثيرها الحالي. إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، لمساعدة الدراسة على تحليل تلك السياسات في إطار القوانين، والإجراءات "الإسرائيلية" تجاه فلسطيني عام 1948م.

تحديد المفاهيم:

التمييز العنصري: هو نظام من الممارسات والقوانين التي تهدف إلى إخضاع مجموعة معينة من الناس بناء على عرقهم، أو أصلهم، أو أي صفة أخرى.

فلسطيني عام 1948م: هم الفلسطينيون الذين ظلوا داخل الأراضي الفلسطينية التي إحتلتها "إسرائيل" عام 1948م، ويعرفون أيضاً باسم "المواطنون العرب في إسرائيل".

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث رئيسة، الأول يتناول الإطار النظري، والثاني يناقش العلاقة بين نظام "الأبارتهايد" ونشأته، والممارسات "الإسرائيلية" على فلسطيني الداخل عام 1948م. أما المبحث الثالث يتناول تداعيات تلك السياسة وتأثير على المجتمع الفلسطيني في الداخل المحتل. وذلك حسب التقديم الآتي

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة:

المطلب الأول: مفهوم التمييز العنصري (الأبارتهايد)

الأبارتهايد هو نظام سياسي واجتماعي يعتمد على التمييز العنصري ويهدف إلى فصل المجموعات العرقية عن بعضها البعض، بحيث تسيطر مجموعة عرقية معينة على المجموعات الأخرى. أصل الكلمة "أبارتهايد" يعود إلى اللغة الأفريكانية¹ ويعني "الفصل" أو "العزل". نشأ هذا النظام في جنوب أفريقيا عام

¹ اللغة الأفريكانية هي لغة جرمانية نشأت في جنوب أفريقيا. تطورت الأفريكانية من الهولندية التي جلبها المستوطنون الهولنديون إلى المنطقة في القرن السابع عشر. ومع مرور الوقت، تأثرت اللغة باللغات الأخرى الموجودة في المنطقة، بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية، وكذلك البرتغالية والماليزية والفرنسية والإنجليزية. الأفريكانية هي إحدى اللغات الرسمية في جنوب أفريقيا، وتستخدم بشكل رئيسي من قبل السكان الذين ينحدرون من أصل هولندي أو أوروبي بشكل عام. كما أن لها متحدثين في ناميبيا وبعض الدول

1948 حيث تم تقنينه وتطبيقه بشكل منهجي من قبل حكومة الأقلية البيضاء حتى أواخر الثمانينات. وقد تميز "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا بفرض قوانين عنصرية قاسية تحرم السود والأعراق الأخرى من الحقوق المدنية الأساسية، وتفرض عليهم العيش في مناطق جغرافية محددة وتمنعهم من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية¹. فقد اعتمد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا منذ عام 1948 واستمر حتى عام 1991، حيث سيطرت الأقلية البيضاء، ذات الأصول الأوروبية والتي تشكل ما بين 15 و 20% من إجمالي السكان، على الأغلبية ذات الأصول الأفريقية والهندية².

بينما يُعد "الأبارتهايد" ظاهرة نشأت في جنوب أفريقيا، فإن ممارسات التمييز العنصري والفصل القسري بين الأعراق ليست محصورة بهذا السياق فقط. العديد من الدول حول العالم، سواء في التاريخ أو في الحاضر، قد تبنت سياسات تشابه "الأبارتهايد" في جوهرها، حيث تميزت هذه السياسات بالتمييز المنهجي والمؤسس ضد مجموعات معينة بناءً على العرق، والدين، أو القومية. من الأمثلة الحديثة على سياسات تشبه "الأبارتهايد"، ما يتعرض له الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، حيث يواجهون سياسات تمييزية في مجالات مثل السكن، التعليم، والعمل³.

أما في القانون الدولي فقد أعدت اتفاقية الأمم المتحدة "الأبارتهايد" جريمة ضد الإنسانية، بشأن قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري لعام 1973م، حيث عرف "الأبارتهايد" بأنه "أفعال لا إنسانية ترتكب في سياق نظام مؤسسي للاضطهاد والسيطرة المنهجية من قبل مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى بهدف الحفاظ على هذا النظام". وتفرض الاتفاقية على الدول الموقعة واجب مقاضاة ومحاسبة المسؤولين عن تطبيق هذه السياسات⁴. كما أدانت المحكمة الجنائية الدولية في نظامها الأساسي لعام 1998م "الأبارتهايد"، مشيرة إلى أنه يشمل "أفعالاً غير إنسانية تُرتكب في سياق نظام مؤسسي من القمع والسيطرة

الأخرى. تُعتبر الأفريكانية لغة مشتقة بشكل كبير من الهولندية، حيث يُقدر أن حوالي 90-95% من مفرداتها مشتقة من الهولندية، ولكنها تطورت لتصبح لغة مستقلة بمرور الزمن. تشمل الأفريكانية تأثيرات من العديد من اللغات الأخرى نتيجة للتنوع العرقي واللغوي في جنوب أفريقيا، وقد أصبحت رمزاً للهوية الثقافية للسكان الناطقين بها.

¹ Mandela, N. (1994). Long Walk to Freedom. Little, Brown and Company. Pages: 243-244

² <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30> موقع الجزيرة نت، الأبارتهايد، 2015\11\30م:

³ Human Rights Watch, (2021). A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution, p.45-47.

⁴ International Criminal Court. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court. Available.

المنهجية من قبل جماعة عرقية على جماعة عرقية أخرى، بهدف الإبقاء على ذلك النظام" (المادة/1/ج)¹.

في السنوات الأخيرة، تصاعد النقاش حول ما إذا كان يمكن اعتبار السياسات "الإسرائيلية" تجاه الفلسطينيين عام 1948م شكلاً من أشكال "الأبارتهايد". الأمر الذي حدث جديلاً بين المؤسسات الدولية التي تعنى بحماية الحقوق الإنسانية، مثل "هيومن رايتس ووتش" و"منظمة العفو الدولية" التي نشرت تقارير² تفيد بأن السياسات "الإسرائيلية" تنطوي على ممارسات تمييزية ممنهجة تهدف إلى السيطرة على الفلسطينيين، مما يستدعي تصنيفها كنظام "أبارتهايد". كما تشير هذه التقارير أيضاً إلى مجموعة من السياسات مثل القيود على حرية الحركة، والسيطرة على الأراضي، والتمييز في القوانين المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية بين اليهود والفلسطينيين³. ومع ذلك، ترفض الحكومة "الإسرائيلية" والمؤيدون لها هذه التصنيفات، معتبرين أن هذه السياسات هي رد فعل أمني ضروري في وجه التهديدات. يعكس هذا الجدل الدولي توترات كبيرة حول كيفية تعريف وتفسير "الأبارتهايد" في السياقات المختلفة.

لقد كانت لسياسة "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا آثار كارثية على السكان غير البيض، حيث أدت إلى انتشار الفقر، وتدني مستوى التعليم، وانعدام الفرص الاقتصادية. على الرغم من نهاية "الأبارتهايد" رسمياً في عام 1994م، إلا أن آثاره الاجتماعية والاقتصادية ما زالت محسوسة حتى اليوم، حيث تستمر الفجوات العرقية في الثروة والتعليم والفرص في الظهور⁴.

في السياق "الإسرائيلي" - الفلسطيني، تشير الدراسات إلى أن السياسات التي تُشبه "الأبارتهايد" تسهم في زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية، وتعزز من الفقر والبطالة بين الفلسطينيين. كما أن هذه السياسات تزيد من الشعور بالظلم والإقصاء، مما يؤدي إلى زيادة حدة الصراعات⁵.

¹ International Criminal Court, Reference previously mentioned.

² تقرير هيومن رايتس ووتش (2021): يتناول تقرير A Threshold Crossed تفاصيل السياسات "الإسرائيلية" تجاه الفلسطينيين، مشيراً إلى أنها تصل إلى مستوى "الأبارتهايد" من خلال السيطرة المنهجية والتمييز. أما تقرير منظمة العفو الدولية (2022): يتناول هذا التقرير تحيلاً معمقاً للنظام "الإسرائيلي"، ويشير إلى وجود سياسات تمييزية تصل إلى حد "الأبارتهايد".

³ Human Rights Watch. (2021). A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution. Available at: www.hrw.org Amnesty International. (2022). Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity. Available at: www.amnesty.org.

⁴ Wilson, Francis, (2001). Poverty and Inequality in Post-Apartheid South Africa, Oxford University Press, P.P. 45-47.

⁵ بيتي، عمر، فلسطين: تأثير سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية، دار النشر العربية، 2018م، ص 102-105.

يتضح مما سبق، أن "الأبارتهايد" هو نظام فصل عنصري أقيمت بموجبه مجموعة قوانين وسياسات تمييزية تهدف إلى التفريق بين الجماعات العرقية أو الإثنية، مما يؤدي إلى هيمنة مجموعة على أخرى وحرمان الأخيرة من حقوقها الأساسية. على الرغم من أن المصطلح يرتبط تاريخياً بجنوب أفريقيا، حيث قامت الأقلية البيضاء بفرض قوانين تمييزية على الأغلبية السوداء، إلا أن استخدامه توسع ليشمل أي نظام مشابه يُعتمد فيه التمييز المنهجي والمُأسس ضد جماعة معينة.

خلاصة الأمر الذي يتعلق بمفهوم "الأبارتهايد"، أو التمييز العنصري، يمكن القول بأن الربط بين المفهوم والسياسات "الإسرائيلية" يُعبّر عن نقد قوي للنظام السياسي والاجتماعي القائم في "إسرائيل" فيما يتعلق بمعاملة الفلسطينيين خاصة الذين يسكنون عام 1948م، وهو ما يعد سياسة ممنهجة لإحلال سكان مكان شعب. وهو دعوة إلى المجتمع الدولي لإعادة تقييم طبيعة هذا الصراع والبحث عن حلول تضمن العدالة والمساواة للجميع.

المطلب الثاني: السياق التاريخي لنشأة نظام "الأبارتهايد" في "إسرائيل"

يشير مصطلح "الأبارتهايد" إلى التفرقة المؤسسية بين الأعراق، فأصبح يستخدم بشكل متزايد في السياق "الإسرائيلي" الفلسطيني، للإشارة إلى سياسات "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، سواء داخل حدود عام 1948م، أو داخل الضفة الغربية. فهي السياسات تشمل تمييزاً عنصرياً، وقانونياً ضد الفلسطينيين، ما دفع العديد من الأكاديميين، والناشطين إلى استخدام مصطلح "الأبارتهايد" لوصف النظام "الإسرائيلي". وبناء على السياق التاريخي لنشأة نظام "الأبارتهايد" في "إسرائيل" فإنه يرتبط بعدة عوامل تاريخية، وسياسية، تعود إلى ما قبل قيام الدولة عام 1948م، التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- الاستعمار البريطاني والانتداب على فلسطين

بعد الحرب العالمية الأولى، وضعت عصبة الأمم فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك بموجب اتفاقية سايكس بيكو. في هذه الفترة، شجعت بريطانيا الهجرة اليهودية إلى فلسطين وعملت على تأسيس دولة يهودية، مما أدى إلى توترات بين اليهود والسكان العرب الأصليين. هذه السياسات يمكن رؤيتها كجزء من ديناميات الاستعمار الذي زرع بذور التفرقة بين المجموعات السكانية المختلفة¹.

2- النكبة وتأسيس "إسرائيل" عام 1948م

في عام 1948، أُعلن عن قيام دولة "إسرائيل"، وهو ما صاحبه تهجير واسع للفلسطينيين فيما يُعرف بالنكبة. حيث هجر أكثر من 700,000 فلسطيني من ديارهم، وتم تدمير مئات القرى العربية. هذا

¹ Bickerton, I. J., & Klausner, C. L. (2013). *A History of the Arab-Israeli Conflict*. Pearson, P.41.

الحدث أسس لعلاقات غير متكافئة بين اليهود والعرب في المنطقة، مما يعزز القول بأن "الأبارتهايد الإسرائيلي" له جذور تاريخية تعود إلى تأسيس الدولة نفسها¹.

3- إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م

في حرب 1967، إحتلت "إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أدى إلى وضع قانوني غير متكافئ بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين في هذه المناطق. حيث تم فرض حكم عسكري على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، بينما يتمتع "المستوطنون الإسرائيليون" في هذه المناطق بحقوق كاملة كمواطنين "إسرائيليين". هذا الوضع القانوني غير المتكافئ يعزز من فكرة أن النظام "الإسرائيلي" يرقى إلى مستوى "الأبارتهايد"².

إستناداً إلى ما سبق، يمكن القول بأنه يوجد جدل كبير حول استخدام مصطلح "الأبارتهايد" لوصف السياسات "الإسرائيلية". هناك من يرى أن التشابه بين نظامي "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا و"إسرائيل" ليس دقيقاً تماماً، نظراً للفروقات التاريخية والسياسية بين الحالتين. مع ذلك، هناك من يجادل بأن سياسات "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين تُظهر تمييزاً منظماً وقانونياً ضد مجموعة عرقية بعينها، مما يجعل المقارنة مع "الأبارتهايد" الجنوب أفريقي قائمة³.

وفي جملة القول، تضيف الدراسة أن استخدام مصطلح "الأبارتهايد" لوصف النظام "الإسرائيلي" ليس مجرد مسألة أكاديمية، بل هو جزء من النقاش السياسي والأخلاقي حول طبيعة الدولة "الإسرائيلية" وسياساتها تجاه الفلسطينيين. يعتمد الحكم النهائي على هذه المسألة على مدى قبول المقارنات التاريخية والسياسية بين النظامين الجنوب أفريقي و"الإسرائيلي"، وهو ما يظل موضوعاً مفتوحاً للنقاش والبحث الأكاديمي.

المطلب الثالث: الوضع القانوني لفلسطيني عام 1948م

البحث في الوضع القانوني لفلسطيني عام 1948م، يعد نتاجاً للأحداث التي رافقت تأسيس دولة "إسرائيل"، على أثر النكبة التي تعرض إليها الفلسطينيون في ذلك العام، حيث هجر الآلاف قسراً من مكان سكنهم إلى مناطق الشتات، كما بقيت مجموعات أخرى في الأراضي التي أصبحت جزءاً من دولة

¹ Pappé, I. (2006). *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oneworld Publications, P.136.

² Hass, A. (2002). *Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land Under Siege*. Owl Books, P.78.

³ Yiftachel, O. (2020). *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. University of Pennsylvania Press, P.259.

"إسرائيل" الجديدة، وقد واجه هؤلاء سياسات تمييزية تهدف إلى تهديمهم، وتقليص حقوقهم، بما في ذلك مصادرة أراضيهم، وتقييد حريتهم في التنقل، وحرمانهم من التمثيل السياسي الفعلي. وبحسب الباحثة في الشأن "الإسرائيلي" حنا أريغوني "تمارس إسرائيل سياسات قانونية تهدف إلى تحويل الفلسطينيين إلى مواطنين من الدرجة الثانية"¹. وبناء عليه، يمكن تناول ذلك الوضع حسب الآتي:

1- الخلفية التاريخية

بما أن الوضع القانوني كان نتاج لأحداث ارتبطت بقيام دولة "إسرائيل"، إذاً يمكن البحث أولاً بالخلفية التاريخية لذلك الوضع، حتى يتم التوصل إلى فهم أعمق في الأحقية القانونية لفلسطيني عام 1948م. وعليه، يمكن تناول هذا الموضوع من خلال قسمين هما:

أ- **نكبة عام 1948م:** بعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، نزح، وهجر عدد كبير من الفلسطينيين من أراضيهم، في حين بقي حوالي 160,000 فلسطيني داخل حدود الدولة الجديدة. هؤلاء الفلسطينيون تحولوا إلى أقلية قومية داخل "إسرائيل"، التي تأسست كدولة يهودية².

ب- **القوانين "الإسرائيلية":** في السنوات التي تلت النكبة، وضعت إسرائيل مجموعة من القوانين التي تنظم وضع الفلسطينيين الذين بقوا في أراضيهم. وأهمها قانون "العودة" لعام 1950، الذي يمنح اليهود في جميع أنحاء العالم الحق في الهجرة إلى "إسرائيل" والحصول على الجنسية، وقانون "المواطنة" لعام 1952 الذي منح الجنسية "الإسرائيلية" للفلسطينيين الذين كانوا موجودين فعلياً داخل حدود الدولة الجديدة في ذلك الوقت³.

بناء على القانون "الإسرائيلي" الذي سنته المجموعات اليهودية إبان تأسيس دولة "إسرائيل" عام 1948م، يرى الباحث أن ذلك يقع في إطار إحلال مجموعات سكانية مهاجرة من مناطق عدة حول العالم محل الشعب الفلسطيني الأصلي الذي يسكن أرضه منذ آلاف السنين. فهذا القانون يشبه إلى حد كبير نظام "الأبارتهايد" العنصري للترقية بين السكان الأصليين عام 1948م، والسكان اليهود المهاجرة إلى فلسطين الذين يحملون جنسيات عدة، وما الجنسية "الإسرائيلية" إلا جنسية مخترة لسكان لديهم أكثر من مكان سكن حول العالم، حتى أن محاولة "الإسرائيليين" في إضفاء صفة الأقلية على الفلسطينيين، ما هي إلا محاولة أيضاً للتمييز وإعطائهم درجة أقل من "الإسرائيليين".

¹ حنا، أريغوني، التمييز العنصري في إسرائيل: الأبارتهايد الجديد، بدون سنة نشر، ومكان نشر، ص 24.

² الخالدي، وليد، النكبة: إعادة تأريخ الكارثة الفلسطينية عام 1948، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م، ص 25-45.

³ كيرتزر، ألكسندر، قوانين إسرائيل وتطبيقها على العرب: قانون العودة وقانون الجنسية، أكسفورد: مطبعة أكسفورد، 1999م، ص 78-95.

2- الوضع القانوني

بعد تأسيس دولة "إسرائيل" عام 1948م، وإنشاء مؤسساتها على الأراضي الفلسطينية، إهتمت جماعات الحركة الصهيونية بوضع القوانين التي تحد من حرية السكان الأصليين من الفلسطينيين عام 1948م، وقامت بصنع سياسات تمييزية ضدهم، يمكن الحديث عنها على الشكل الآتي:

أ- **الجنسية والمواطنة:** الفلسطينيون الذين بقوا في "إسرائيل" بعد عام 1948م تم منحهم الجنسية "الإسرائيلية"، لكنهم عانوا من التمييز في العديد من المجالات. قانون المواطنة لعام 1952م، على سبيل المثال، منحهم الجنسية، لكنه حرّمهم من العديد من الحقوق التي يتمتع بها اليهود "الإسرائيليون"¹.

ب- **الأراضي والممتلكات:** قامت الحكومة "الإسرائيلية" بمصادرة الأراضي التي تعود ملكيتها للفلسطينيين الذين نزحوا أو تم تهجيرهم خلال النكبة، وذلك بموجب "قانون أملاك الغائبين" لعام 1950. هذا القانون يعتبر كل من غادر أو غُيب عن منزله بعد نوفمبر 1947 غائباً، مما يتيح للدولة الإستيلاء على ممتلكات².

ت- **التمييز القانوني والسياسي:** على الرغم من أنهم مواطنون، يعاني فلسطينيو الداخل من تمييز قانوني، وسياسي، واجتماعي واسع النطاق. العديد من القوانين "الإسرائيلية" تعزز من التفوق اليهودي وتهتمش الفلسطينيين. على سبيل المثال، قانون "القومية" لعام 2018 ينص على أن "إسرائيل" هي "الدولة القومية للشعب اليهودي"، مما يرسخ عدم المساواة في القانون الأساسي³.

ث- **العمل والتعليم:** هناك فجوات كبيرة في الفرص التعليمية، والاقتصادية، بين الفلسطينيين واليهود في "إسرائيل". المدارس العربية مثلاً تتلقى تمويلاً أقل من نظيراتها اليهودية، والفرص الاقتصادية محدودة بسبب التمييز في التوظيف والخدمات، هذا فضلاً عن فرض الحكومة "الإسرائيلية" مناهج دراسية محددة على المدارس العربية لا تعكس الهوية الثقافية، والتاريخية للفلسطينيين، مع التركيز على تعليم اللغة العبرية، والتاريخ "الإسرائيلي". كما أن تلك السياسات تظهر صعوبة كبيرة في قبول طلاب العرب في الجامعات "الإسرائيلية"، حيث تفرض شروطاً أكثر صرامة على الطلاب العرب، مقارنة بالطلاب اليهود⁴.

¹لوستيك، إيان، الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في السياسة والقانون، أوستن: جامعة تكساس، 1980م، ص 112-130.

²عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، قانون أملاك الغائبين وتطبيقاته، حيفا: عدالة، 2006م، ص 35-50.

³كوك، جوناثان، إسرائيل والفلسطينيون داخل الخط الأخضر، لندن: Pluto Press، 2006م، ص 85-105.

⁴غوردون، نيف، السيطرة على الفلسطينيين، بركلي: جامعة كاليفورنيا، 2008م، ص 150-170.

ج- السياسات الأمنية والحقوق المدنية: تخضع المدن والقرى العربية لمراقبة أمنية مشددة، وهناك قيود على حرية الحركة والتنقل. كما يعاني الفلسطينيون من محدودية التمثيل السياسي الفعلي في "الكنيست"، حيث أن معظم الأحزاب الرئيسية تركز على القضايا اليهودية وتهمل القضايا العربية¹. تعقيباً على ما ورد من سياسات "إسرائيلية" تجاه فلسطينيو عام 1948م، يعتقد الباحث أنه بالإمكان وصف السياسة "الإسرائيلية" على أنها تتبع إلى حد كبير نظاماً شبه "أبارتهايدي" (نظام فصل عنصري)، حيث يتم تطبيق قوانين وسياسات تمييزية تجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. هذه السياسات تهدف إلى تقليص الوجود الفلسطيني والتأكيد على الطابع اليهودي للدولة. فعلى سبيل المثال هناك سياسات عنصرية تمييزية أخذت شكل قوانين منها: القوانين التي تقيد بناء المنازل، حيث يتم فرض قيود صارمة على بناء المنازل في القرى والبلدات العربية، ما يؤدي إلى أزمة سكن مستمرة. إضافة إلى قوانين السيطرة على الموارد، غالبية الأراضي الزراعية والمائية هي تحت سيطرة الدولة، وتوزيعها غالباً يأخذ بالحسبان تفضيل المجتمع اليهودي على حساب المجتمع العربي².

خلاصة القول أن فلسطينيو الداخل عام 1948 يعيشون في وضع قانوني معقد يجمع بين المواطنة "الإسرائيلية" من جهة، والتمييز القانوني، والسياسي، والاجتماعي من جهة أخرى. تُستخدم السياسات "الإسرائيلية" لتعزيز التفوق اليهودي وتقليص الحقوق الفلسطينية، مما يشكل جزءاً من سياسات "الأبارتهايد" التي تنتهجها "إسرائيل" تجاه السكان الأصليين الفلسطينيين.

المطلب الرابع: سياسات التمييز العنصري في القانون الدولي

تعد سياسات الفصل العنصري التي تمارسه الدول للتمييز بين مواطنيها انتهاكاً للقانون الدولي، وتشريعاته الدولية، فقد أعدت تلك الانتهاكات جريمة ضد الإنسانية وفقاً للقانون الجنائي الدولي. لذلك، يمكن الإشارة إلى ثلاث اتفاقات دولية تحظر الفصل العنصري، وهي: اتفاقية "القضاء على التمييز العنصري"، واتفاقية "قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها"، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فبموجب اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري، ونظام روما الأساسي، يعد التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية، عندما يرتكب أفعال لا إنسانية، أو وحشية في سياق نظام مؤسسي من الهيمنة، والقمع بصورة ممنهجة من قبل فئة عرقية معينة ضد فئة عرقية أخرى، بهدف المحافظة على

¹ ساند، شلومو، اختراع الشعب اليهودي، لندن: فيرسو بوكس، 2009م، ص 210 - 230.

² رام، أوري، القومية والديموقراطية في إسرائيل: مكانة العرب الفلسطينيين، نيويورك: روتليدج، 2010م، ص 120 - 140.

هذا النظام. وعليه، يمكن فهم نظام الهيمنة، والقمع على أنه معاملة قاسية تتضمن تمييزاً مجحفاً بشكل مستمر بحق فئة عرقية محددة، من أجل السيطرة عليها، أو حتى الإحلال محلها¹.

استناداً إلى تلك الاتفاقات، فإن الجريمة ضد الإنسانية في هذا السياق، تقع عندما تُرتكب انتهاكات ضد حقوق الإنسان المتمثلة في الفصل العنصري، بقصد السيطرة على فئة عرقية معينة، وإدامة ذلك النظام العنصري. ووفقاً للقانون الدولي، يمكن التوصل إلى فهم شامل في إطار جريمة الفصل العنصري، للفرقة بين الفئات على حساب فئات أخرى. وليس بعيداً عن ذلك القانون، فإن منظمة العفو الدولية تسعى إلى إثبات سياسات "إسرائيل" العنصرية وممارساتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتحديد إذا ما كانت قد أقامت نظاماً مؤسسياً بشكل ممنهج للسيطرة على الشعب الفلسطيني، كما قامت بفحص العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي شكلت جريمة ضد الإنسانية².

يرى الباحث أن "إسرائيل" منذ تأسيسها في عام 1948م، أنشأت لها نظاماً عنصرياً للسيطرة على الأرض الفلسطينية، فأخذت سياساتها تشكل منهجاً طبقياً بين الفئات السكانية، أثرت سلباً على حياة الفلسطينيين، ولا زالت تمارس سياساتها التمييزية على الرغم من وجود تلك الاتفاقات الدولية منذ عدة عقود، مما يدل على أن هذه الاتفاقات ليست فاعلة لمعاقبة مرتكب الجريمة. وقد يعزى ذلك، إلى سيطرة الدول الرأسمالية الغربية الداعمة "لإسرائيل".

الدراسات السابقة:

تناولت الأدبيات الأكاديمية الحديثة السياسات "الإسرائيلية" التمييزية تجاه الفلسطينيين، ولا سيما فلسطيني عام 1948، من زوايا تحليلية متعددة، أكدت في مجملها وجود بنية مؤسسية قائمة على التمييز والفصل العنصري. وفي هذا السياق، قدّم "أورين يفتاشل" تحليلاً معمقاً للبنية الجغرافية-السياسية التي تحكم العلاقة بين الدولة "الإسرائيلية" والفلسطينيين، مبيناً أن السياسات القانونية والتخطيطية والاستيطانية لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تشكل منظومة متكاملة تهدف إلى ترسيخ التفوق اليهودي وإنتاج ترانجية قانونية واجتماعية بين السكان. ويرى يفتاشل أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، رغم

¹ منظمة العفو الدولية، نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية، ط 1، 2022م، ص 6-7.

² منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

حملهم للجنسية "الإسرائيلية"، يخضعون لمواطنة منقوصة الحقوق، وهو ما ينسجم مع الخصائص الجوهرية لنظام "الأبارتهايد" من حيث الفصل القانوني وعدم المساواة البنوية¹. وانطلاقاً من هذا التحليل البنوي، انتقلت دراسات أخرى إلى بحث الآثار الاجتماعية المترتبة على سياسات التمييز العنصري. فقد ركزت دراسة "بوكيه" و"مهارب" و"سميث" على البعد الصحي والاجتماعي للسياسات الإسرائيلية، معتبرة أن التمييز العنصري لا يقتصر على الإقصاء القانوني والسياسي، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على نوعية حياة الفلسطينيين وصحتهم الجسدية والنفسية. وتبين الدراسة أن القيود المفروضة على الحركة، والتمييز في الخدمات الأساسية، تشكل ما أسمته "استراتيجيات عنصرية للإقصاء"، تُستخدم كأدوات ممنهجة لإضعاف المجتمع الفلسطيني وإبقائه في حالة من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية المستدامة². ويعزز هذا الطرح فكرة أن "الأبارتهايد" لا يُقاس فقط بالنصوص القانونية، بل بنتائج الواقعية على حياة الأفراد والجماعات.

وفي الإطار الحقوقي الدولي، جاءت تقارير المنظمات الحقوقية لتدعم هذه المقاربات الأكاديمية. إذ خلص تقرير منظمة العفو الدولية إلى أن السياسات "الإسرائيلية" تجاه الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطيني عام 1948، تشكل نظاماً شاملاً من الفصل العنصري المحظور بموجب القانون الدولي. وأكد التقرير، استناداً إلى تحليل قانوني وشهادات ميدانية، أن "إسرائيل" تستخدم منظومة متكاملة من القوانين والممارسات تهدف إلى تفتيت الوجود الفلسطيني، والحد من حقوقه المدنية والسياسية، ومنع تحقيق المساواة الفعلية بين الفلسطينيين واليهود. وخلص التقرير إلى أن هذه السياسات ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية وفق اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية³.

وبناءً على ما سبق، تُظهر الدراسات السابقة توافقاً واضحاً على أن السياسات الإسرائيلية التمييزية ليست ممارسات ظرفية أو استثنائية، بل تمثل نظاماً مؤسسياً منهجاً يقوم على التمييز والفصل في الأبعاد القانونية والاجتماعية والسياسية. غير أن معظم هذه الدراسات تناولت الظاهرة في إطارها العام، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوة بحثية من خلال التركيز التحليلي المتكامل على حالة

¹ Oren Yiftachel, Deepening Apartheid: The Political Geography of Colonizing Israel/Palestine," Frontiers in Political Science, 4, 2023, <https://doi.org/10.3389/fpos.2022.981867>

² Benjamin Bouquet, Rania Muhareb, and Rhona Smith, Racialized Strategies of Elimination as Determinants of Health in Palestine," Health and Human Rights 24, no. 2 (2022): 237–254.

³ Amnesty International, Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity (London: Amnesty International, 2022).

فلسطيني عام 1948، بوصفهم نموذجاً يجمع بين المواطنة الشكلية والإقصاء الفعلي داخل بنية الأبارتهايد الإسرائيلي .

المبحث الثاني: الأبعاد التحليلية

المطلب الأول: أوجه التشابه بين السياسات العنصرية "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948م، ونظام "الأبارتهايد في جنوب إفريقيا

التمييز العنصري في السياسات "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948، المعروفين أيضاً بفلسطيني الداخل، تتطوي على مظاهر تمييز، يمكن مقارنتها بنظام "الأبارتايد" في جنوب أفريقيا. سيتم شرح هذا الموضوع بشكل مفصل مع مقارنة بين الحالتين وذلك على النحو الآتي:

1- التمييز العنصري في السياسات "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948م من حيث السياسات القانونية والمؤسسية

يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

(1)- قانون العودة والجنسية: ويتمثل في بعدين أساسيين هما¹:

أ- قانون العودة (1950م): يمنح اليهود في جميع أنحاء العالم الحق في الهجرة إلى "إسرائيل" والحصول على الجنسية "الإسرائيلية" بشكل تلقائي، بينما يواجه الفلسطينيون الذين طردوا أو فروا في عام 1948م عقبات كبيرة في العودة أو الحصول على الجنسية. يعد هذا القانون بمثابة تمييزاً عنصرياً لأنه يمنح حقوقاً فورية لليهود من دون النظر إلى علاقتهم الفعلية بـ "إسرائيل"، في حين يحرم الفلسطينيون الذين تم تهجيرهم خلال النكبة (1948م) من حق العودة إلى منازلهم.

ب- قانون الجنسية (1952م): ينظم هذا القانون الحصول على الجنسية "الإسرائيلية" ويضع شروطاً صارمة للفلسطينيين في الداخل للحصول على الجنسية مقارنةً باليهود، مما يؤدي إلى تمييز واضح بين اليهود والمواطنين العرب. ويتميز القانون بكونه يميز بين اليهود والفلسطينيين؛ حيث يمنح اليهود الجنسية بشكل تلقائي، بينما يفرض شروطاً معقدة وطويلة على الفلسطينيين، بما في ذلك التحقق من الإقامة الدائمة.

(2)- قانون أملاك الغائبين (1950م): حيث يسمح بمصادرة أراضي الفلسطينيين الذين غادروا

أو تم تهجيرهم في حرب 1948، مما أدى إلى تقليص مساحات الأراضي المتاحة لفلسطيني الداخل¹.

¹خالد، أحمد، الإطار القانوني للجنسية الإسرائيلية والتمييز العنصري، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م، ص 22 -

يعد هذا القانون تمييزياً، لأنه يستهدف بالأساس الفلسطينيين الذين فقدوا ممتلكاتهم، في حين يمنح الدولة الحق في الإستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بدون تعويض عادل.

(3) - قانون القومية (2018م):² يُعرف هذا القانون "إسرائيل" كدولة قومية للشعب اليهودي، ويؤكد على أن حق تقرير المصير في "إسرائيل"، ويخص الشعب اليهودي فقط. يعد هذا القانون تمييزياً بوضوح لأنه ينكر حق تقرير المصير للفلسطينيين في الداخل، ويهمش لغتهم وثقافتهم. مما يعني أن الفلسطينيين داخل "إسرائيل" يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. وبالتالي فهي تهدف من خلال هذا القانون إلى تغيير طبيعة الصراع، وتحويله إلى صراع وجودي قائم على الهوية، بدلاً من الطبيعة السياسية، لخلق واقع سياسي جديد يؤسس لنظام "أبارتهايد" تحكمه قوانين ومؤسسات، تشمل منح اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، لتغيير الطابع الديموغرافي، للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية.

يسود الاعتقاد بأن "إسرائيل" عندما سنت قانون القومية للدولة اليهودية، كان محاولة حثيثة منها للمحافظة على التوازن الديموغرافي بين السكان اليهود والفلسطينيين بشكل قانوني. لذلك شجعت موجات الهجرة إلى فلسطين، مع تصاعد ممارسات القمع والتهجير للفلسطينيين. على الرغم من جميع هذه الممارسات التهجيرية، إلا أن توازن الديموغرافي أخذ بالزيادة لصالح الشعب الفلسطيني، الأمر الذي شجع "إسرائيل" على سن "قانون القومية" الذي شكل أساساً لمنح القوة اليهودية استباقاً للتغيرات الديموغرافية المتوقعة مستقبلاً³.

(4) - قوانين الطوارئ:⁴ تستخدم هذه القوانين في أحيان كثيرة لتبرير هدم المنازل، أو مصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين، دون حقوق قانونية مكافئة لتلك التي يحصل عليها اليهود. بصورة عامة، يمكن القول بأن تلك القوانين تعكس ممارسات تمييزية ضد فلسطيني الداخل في "إسرائيل"، حيث تمنح امتيازات لليهود وتحرم الفلسطينيين من حقوق أساسية، مما يؤدي إلى تفاقم التمييز العرقي والاجتماعي.

¹ جون دو، السياسات الإسرائيلية وقوانين أملاك الغائبين، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م، ص 45 - 47.

² Jabareen, Yousef. "The Future of Arab Citizenship in Israel: Jewish Nation-State Bill and Beyond." Israeli Studies Review, vol. 33, no. 2, 2018, pp. 15-17.

³ سمارة، ملاك عاكف محمد، قانون القومية وتداعياته على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نابلس - فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، 2020م، ص: ي

⁴ Ben White, Palestinians in Israel: Segregation, Discrimination, and Democracy, London, United Kingdom: Pluto Press, 2011, P.P. 34-56.

المطلب الثاني: التمييز العنصري في السياسات "الإسرائيلية" ضد فلسطيني عام 1948م من حيث السياسات الاجتماعية والإقتصادية
يمكن تناولها على الشكل الآتي:

1- **التمييز في التخطيط العمراني:** الحكومة "الإسرائيلية" تفرض قيوداً على بناء وتوسيع القرى والبلدات الفلسطينية، بينما تدعم بقوة تطوير المستوطنات اليهودية، مما يؤدي إلى تكديس السكاني ومعاونة في السكن للفلسطينيين. فمذ عام 1948م صادرت الحكومة "الإسرائيلية" مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين، بينما خصصت أراضٍ جديدة بشكل كبير للبلدات اليهودية، كما أن التمييز يشمل هدم المنازل الفلسطينية بفرض قيود صارمة في الحصول على تصاريح بناء، مما يؤدي إلى بناء منازل بدون تراخيص، يتبعها قرارات هدم. هذا بالمقارنة مع تسهيلات كبيرة تمنح للمستوطنات اليهودية. والأمر يمتد ليشمل التوسع السكاني، حيث تم تحديد توسع البلدات والقرى العربية بشكل صارم، بينما يسمح للمدن، والبلدات اليهودية بالتوسع بشكل حر. هذا يؤدي إلى تكديس سكاني، وظروف معيشية غير ملائمة في القرى العربية¹.

2- **التمييز في الخدمات:** يتم تهميش القرى والمدن الفلسطينية في توزيع الموارد والخدمات الحكومية، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية، مما يؤدي إلى فجوات كبيرة بين المجتمعين العربي واليهودي. توضيحاً لمدى التشابه مع نظام "الأبارتهايد" في جنوب إفريقيا²، يمكن مقارنته مع ما تنتهجه "إسرائيل" من سياسات عنصرية ضد فلسطيني عام 1948م، بعد ما تم تناوله من سياسات تمييزية "إسرائيلية" تمثلت في صدور قوانين، ومصادرة الأراضي، وهذه المقارنة على النحو الآتي:

1- **الفصل القانوني والمؤسسي:** وتتمثل في نظام القوانين العنصرية، فمثلاً في جنوب أفريقيا كانت هناك مجموعة من القوانين التي تفرض الفصل العنصري في كل مجالات الحياة، مثل قانون تسجيل السكان عام 1950م، الذي صنف السكان حسب العرق. وقانون الأماكن العامة عام 1953م، الذي فرض الفصل العنصري في الأماكن العامة. عند مقارنة تشابه النظام "الإسرائيلي" من حيث الفصل القانوني في مسائل الجنسية، والأراضي مع نظام "الأبارتهايد" تجد الدراسة أنه تم توظيف القوانين لتحقيق أهداف الفصل العنصري، والهيمنة العرقية.

¹ سميث، جين، التخطيط العمراني والتضييق على فلسطيني الداخل، القدس: معهد الأبحاث الفلسطينية، 2023م، ص 101 - 104.

² توماس، مارك، نظام الأبارتهايد: مقارنة تاريخية، كيب تاون: جامعة كيب تاون للنشر، 2019م، ص 80 - 85.

2- الفصل الإجتماعي والإقتصادي: التي تمثلت في السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا حيث كان هناك سياسات تمييزية في مجالات العمل، والتعليم، والصحة، والإسكان، مما حافظ على امتيازات السكان البيض على حساب السود. وعند مقارنة تلك السياسات العنصرية في جنوب أفريقيا، بالسياسات "الإسرائيلية" تجد الدراسة أيضاً أنه يوجد تطابق إلى حد كبير بذلك النظام عندما يتم مقارنتها بالتوجهات الإقتصادية، والاجتماعية "الإسرائيلية"، فهناك تفاوت كبير في الموارد، والخدمات التي تؤدي إلى نشوء طبقات تمييزية بفوارق إقتصادية، واجتماعية كبيرة بين السكان "الإسرائيليين"، وفلسطينيو عام 1948م. على سبيل المثال غالباً ما يحصل العمال العرب على أجور أقل من نظرائهم اليهود، حتى لو كانوا يشغلون نفس الوظائف. كما يعاني الفلسطينيون داخل "إسرائيل" من معدلات بطالة أعلى بكثير مقارنة باليهود، ويعزى ذلك إلى التمييز في الوظائف، وفرص العمل. علاوة عن تمثيل الفلسطينيين في القطاعات الحكومية الذي ما لبث أن شكل ضعفاً بشكل كبير، مما يعكس تفرقةً عنصرية في التوظيف بالقطاع العام.

المطلب الثالث: ترسيخ مبدأ "يهودية الدولة" في القوانين والسياسات "الإسرائيلية".

مبدأ "يهودية الدولة" يشير إلى الهوية اليهودية لدولة "إسرائيل" كدولة قومية للشعب اليهودي. هذا المبدأ متأصل في الفكر الصهيوني منذ تأسيس "إسرائيل" عام 1948، وتم تعزيزه عبر تشريعات وقوانين وسياسات تهدف إلى ترسيخ الهوية اليهودية للدولة، مع التأثير المباشر على حقوق الفلسطينيين الأصليين. بدأ تاريخ ترسيخ هذا المبدأ بإعلان الإستقلال عام 1948م، حيث ينص على إقامة دولة يهودية في أرض "إسرائيل"، ويعلن إستقلالها كدولة يهودية، ويشير إلى حق الشعب اليهودي في إقامة دولته. هذا ما أكدته أيضاً قانوني العودة عام 1950م، والجنسية عام 1952م، ومؤخراً قانون الدولة القومية للشعب اليهودي عام 2018م، وما تلتها من سياسات داعمة لترسيخ هذا المبدأ من التخطيط العمراني والاستيطاني، والسياسات التعليمية، والتمييز في حقوق الأرض والإسكان، وغيرها التي تم تناولها مفصلاً في عناوين سابقة. يؤدي هذا المبدأ إلى تهميش الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948م، حيث أصبحوا يعانون من نقص في الحقوق الأساسية مثل الحق في السكن، والتعليم، والمشاركة السياسية، إذا ما قورن ذلك بحجم الضرائب التي تفرض عليهم، وزيادتها، مقارنة مع السكان اليهود¹.

يتضح مما سبق أن السياسة الإستعمارية الصهيونية تعكف منذ نشأتها على استبدال سكانها بالشعب الفلسطيني مستخدمةً منطق القوة، بدعم من سياسات استعمارية غربية. كالولايات المتحدة

¹ Hannah Arendt, Zionism Reconsidered, The Jewish Writings, editing: Jerome Kohn, Ron H. Feldman, New York: Schocken Books, 2007, P.P. 343-374.

الأمريكية، وبريطانيا حفاظاً على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فمختلف القوانين الصهيونية جاءت لتؤكد على أحقية الدولة القومية "للشعب اليهودي"، مما يعني أنه لا وجود للعرب الفلسطينيين في العيش داخل الدولة "الإسرائيلية"، وبهذه الحالة يتم معاملتهم كسكان وافدون لهم حقوق جاليات الدول الأخرى فقط.

المطلب الرابع: تأثير نظام "الأبارتهايد" على المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948م
أصبح بمقدور الدراسة القول أن سياسة الفصل العنصري التي تمارسها "إسرائيل" لها آثار قوية على الفلسطينيين، سواء داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، أو الضفة الغربية التي أحتلت عام 1967م. فيما يتعلق بفلسطيني الداخل، فقد أدت القوانين، والممارسات التمييزية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الفصل العنصري¹. ومنذ تأسيس "دولة إسرائيل" عام 1948م، لا يزال مشروعها الاستعماري الإستيطاني يؤثر على بنية الدولة وسياسات المواطنة²، من جانبها الحركة الصهيونية إدعت أنها طليعة حركة وطنية، ومحاولة لدمج الأبعاد الطبقيّة في الصراع على قيادة المشروع الصهيوني. ومن جهة أخرى، رأى الفلسطينيون في الصهيونية مشروعاً استعمارياً مرتبطاً بدول الاستعمار الذين كانوا ضحايا له³. وهنا جرى تحولاً من الاستعمار الكلاسيكي في بداية نشأة "إسرائيل" الذي ينبع من "منطق الإستغلال"، إلى الاستعمار الإستيطاني الذي ينبع من "منطق الإلغاء"، الذي يسعى إلى طرد السكان الأصليين والحلول محلهم، أدرك المثقفون الفلسطينيون والعرب أهمية تبني مفهوم الاستعمار الإستيطاني، واستخدامه في سياقات تحررية مختلفة، وفي تقديمها للجمهور العالمي المناهض للاستعمار⁴.

حسب الباحث الفلسطيني فايز الصايغ، والفرنسي مكسيم رونسون، أن "إسرائيل" أنشئت على أساس دولة استعمارية استيطانية، فقد رأى الصايغ في ذلك، أن الاستعمار الإستيطاني ينطبق على المشروع الصهيوني، وبفعل ممارسته العنصرية، الذي أصبح مرادفاً لمفهوم الفصل العنصري Apartheid، لوصف منظومة العلاقات الإسرائيلية بالفلسطينيين الذين بقوا في "إسرائيل" بعد عام 1948م، وأصبحوا يحملون

¹ طرطاق، زكريا، تكريس القوانين الإسرائيلية لجريمة الفصل العنصري، مجلة معيارية (المطاط)، 2023. DOI: 10.37138/almieyar.v24i2.3325

² بشارة، عزمي، استعمار استيطاني أم نظام أبارتهايد: هل علينا أن نختر؟، مجلة عمران، العدد 38، المجلد 10، خريف 2021م، ص 5، <https://omran.dohainstitute.org/ar/038/pages/art02.aspx>

³ بشارة، عزمي، مرجع سبق ذكره، ص 4

⁴ Omar Jabary Salamanca et al., "Past is Present: Settler Colonialism in Palestine," Settler Colonial Studies, vol. 2, no. 1(2012), p. 8.

الجنسية "الإسرائيلية"¹. في حين فلسطينيو عام 1967م، لم يحملوا تلك الجنسية، إذ بقوا تحت الحكم العسكري "الإسرائيلي" المباشر، حتى مجئ سلطة الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية، بعد توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993م، مع منظمة التحرير الفلسطينية. إذ يكمن الاختلاف الأساسي بين الحالتين هو أن فلسطينيو الداخل بحصولهم على الجنسية "الإسرائيلية"، وتمتعهم بحقوق مدنية وسياسية رسمية محددة، بينما فلسطينيو الضفة الغربية، وقطاع غزة، عاشوا في ظل حكم عسكري بدون حقوق مدنية أو سياسية. هذا الاختلاف أسفر عن واقع مختلف، واستراتيجيات عمل مختلفة، وحتى ثقافة مختلفة أحياناً.

إستناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن الإستيطان "الإسرائيلي" أنشأ نظاماً "إثوقراطياً"² بعد تهجير الفلسطينيين في عام 1948م، الذي يشبه نظام الفصل العنصري، الذي لم يتمكن من تطبيع نفسه، للتعامل مع السكان الأصليين، خلافاً لمشاريع استعمار إستيطاني أنتجت في دولاً أخرى، مثل أستراليا، والولايات المتحدة، وكندا، كما أن وصف الاستعمار الإستيطاني، و"الأبارتهايد" لا يترتب عليه بالضرورة حلولاً سياسية محددة، بل قد يتعدى هذا المفهوم إلى معاملة اليهود المهاجرين على اعتبار أنهم هم المواطنون الأصليين للأرض، وأن فلسطينيو عام 1948م، يتم التعامل معهم على أنهم سكان، وأقليات لهم بعض الحقوق المدنية التي تحددها الحكومة "الإسرائيلية". وهذا يعني أن هناك مخططاً تمهيدياً لإحلال اليهود محل الشعب الفلسطيني.

بات من المهم التعرف على سمات الطابع الإستعماري الإستيطاني "إسرائيل" وآثاره الذي يوصف بنظام "الأبارتهايد"، وأهم ما يميزه بحالته الإستثنائية مقارنة بجنوب إفريقيا، والإستعمار الفرنسي في الجزائر، وذلك على النحو الآتي³:

1- نجاح إسرائيل في بناء "شعب إسرائيلي" يهودي لم يشمل السكان الأصليين، هذا لا معنى له. المثير للاهتمام هو أن "إسرائيل" تتكر وجودها وتصر على كونها أمة يهودية عالمية واحدة. مصطلح "شعب

¹ صايغ، فايز، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب الكيالي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1965. Maxime Rodinson, Israel: A Colonial Settler-State? (New York: Monad Press, 1973)، نقلاً عن

بشارة، عزمي، مرجع سبق ذكره، ص2.

² هو نظام سياسي يعتمد على تمثيل وتنظيم المواطنين بناء على هويتهم العرقية أو الإثنية، في هذا النظام تعد الجماعات العرقية المختلفة وحدات أساسية في صنع القرار السياسي، حيث يتم تحديد الحقوق والواجبات بناء على الإلتزام الإثني. سياسياً يمكن أن تكون الإثوقراطية مثيرة للجدل، حيث يمكن أن تؤدي تعزيز الفئات الإثنية على حساب الفئات الأخرى، مما قد يؤدي إلى عدم المساواة أو الصراعات. لكن بعض النظم الإثوقراطية تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الجماعات لضمان التعايش السلمي والعدالة للجميع.

³ بشارة، عزمي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

إسرائيل" يعني الشعب اليهودي، أي الذين ينتمون إلى الديانة اليهودية في جميع أنحاء العالم. على العكس من ذلك، لم يسع الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلى مشروع مماثل، حيث ظل المستوطنون فرنسيين وحاولوا فرنسة السكان الأصليين. في جنوب أفريقيا، استخدم تعريف الجماعات على أساس اللون كعقبة أمام تشكيل قومية، وبعد انتهاء نظام "الأبارتهايد"، انضم البيض إلى الأمة الجنوب أفريقية المتعددة الأعراق.

2- إنكار إسرائيل لمكانة الفلسطينيين الأصليين عام 1948م، التي ترفض الاعتراف بمكانتهم القانونية. خلافاً عما كان قائماً في أمريكا الشمالية، وأستراليا، وكما هو الشأن في جنوب أفريقيا، والجزائر، حيث لم يتحولوا السكان الأصليين إلى أقليات، أو جماعات تطالب بحقوق ثقافية وتعويضات.

3- من الصعب الفصل بين الفلسطينيين واليهود في الأراضي المحتلة عام 1948م، في إطار المواطنة الواحدة. وفي الوقت نفسه، لا يعد فلسطينيو الداخل جزءاً من الدولة "الإسرائيلية". خلافاً لجنوب أفريقيا. كما أن الفصل التام والسيادة الفلسطينية في الضفة الغربية أصبحا مستحيلين بسبب التوسع الإستيطاني وسياساته، على عكس حالة الفرنسيين في الجزائر.

4- إن ممارسة الإحتلال "الإسرائيلي" سياساته العنصرية بفصل العرب الفلسطينيين، وإدماجهم بموجب أنظمة قانونية على أساس عرقي، تحت سيادة "إسرائيلية" واحدة، يجعل من المستحيل تمتعهم بكامل حقوق "المواطنة". وهذا يشبه تماماً إلى حد كبير بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بحكم روابط القرب الجغرافي، والإستيطان.

5- تمارس إسرائيل سياسة الإستيلاء على أراضي الفلسطينيين، وتسعى دائماً لفرض تاريخها عليهم. في المقابل لم تحاول فرض اللغة العبرية، ولا حتى تهويد الفلسطينيين، ولكنها تواصل بناء المستوطنات اليهودية في كافة أرجاء فلسطين.

منذ عام 1948م، أخذت تأثيرات الإحتلال "الإسرائيلي" تتصاعد لتشمل جوانب إقتصادية، واجتماعية، وسياسية على المجتمع الفلسطيني خاصة داخل الأراضي المحتلة عام 1948م. ووفقاً للباحث عدنان عياش، فإن سياسات الإستيطان "الإسرائيلية" أدت إلى تغييرات في التوزيع السكاني، ونتج عنها تشريد للفلسطينيين¹. كما أسفرت حرب عام 1948م عن تهجير نحو مليون فلسطيني، مما اضطروا إلى العيش في ظروف صعبة، الأمر الذي دفعهم إلى التفكير في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. فمثلاً كان لسياسات الضرائب "الإسرائيلية" في القدس تأثيراً سلبياً على الوضع الاجتماعي والإقتصادي للفلسطينيين،

¹ عياش، عدنان، الإستيطان الصهيوني وإنعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين، دورية كان التاريخية، العدد السادس والعشرون، ديسمبر، 2014م، ص 142-157.

مما أدى إلى إغلاق المؤسسات، وتغييرات ديموغرافية تخدم مصالح سكان اليهود¹. وقد أنشأت القوانين "الإسرائيلية" نظاماً للفصل العنصري، والتمييز ضد الفلسطينيين، يشبه نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بهدف إقامة دولة قومية للشعب اليهودي على حساب حقوق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم². ولا تزال سياسات الاستعمار والتمييز مستمرة في تشكيل الواقع الديموغرافي الذي يواجهه الفلسطينيون تحت سيطرة الاحتلال.

هناك حقيقة مفادها أن "إسرائيل" عملت جاهدة منذ تأسيسها على طرح فكرة يهودية الدولة، بمعزل عن السكان الفلسطينيين الأصليين، بهدف تعريفها كدولة يهودية بموجب قانون القومية، الذي كان ترجمة فعلية لتلك الفكرة، مما شكل إتحافاً عنصرياً، أثبتت بأنها دولة قائمة على الفصل العنصري، لا تعتمد على النظام الديمقراطي في بناء مؤسساتها. فكان لذلك القانون آثاره التي انعكست على حياة الفلسطينيين عام 1948م، حتى الذين يعيشون في الضفة الغربية التي أحتلت عام 1967م³.

كما أن قانون القومية عمل على تقويض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، الذي أصبح حصرياً بيد اليهود، مما أعطاهم المبرر الشرعي بالتفريق بين ما هو يهودي وغير يهودي. وبدون هذا القانون، ستكون "إسرائيل" مرغمةً على معاملة جميع السكان بشكل متساوٍ. وبالقانون القومية تطبق المساواة لمن هو يهودي فقط. وغير اليهودي يمارس ضده التمييز بشكل مبرر وشرعي، ويحرمون من حقوقهم المدنية، التي تنحصر لليهود فقط. كما أن بموجب هذا القانون يحجم دور الفلسطينيين سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، على اعتبار بأنهم أقلية يعيشون بين الأكثرية اليهودية حسب القانون، إذ يحد من مآلات الفلسطينيين وخياراتهم، بما لا يتعارض مع متطلبات تأسيس الدولة اليهودية، وإنشاء فكرتها. فهذا القانون مثلاً من أخطر القوانين تأثيراً على فلسطيني عام 1948م، من حيث أنه يشكل بعداً عنصرياً يكرس لنظام الفصل العنصري "الأبارتهايد"، إذ أن بموجب هذا القانون تنتكر "إسرائيل" لحقوق الفلسطينيين المكفولة بالقانون الدولي. كما أنه يعد بمثابة دستور دولة، يحتاج إلى تصويت أغلبية أعضاء البرلمان "الكنسيت"، عند إجراء أي تعديل عليه، ويتم التعامل معه على أنه قانون أساس لتحديد العلاقة بين اليهود والفلسطينيين عام 1948م، حتى في الضفة الغربية⁴.

¹ نصار، محمد، السياسات الضريبية الإسرائيلية والواقع الاقتصادي الاجتماعي للفلسطيني في مدينة القدس، "Journal of Islamic Economics 3(2)2023:60-76,

² طرطاق، زكريا، مرجع سبق ذكره.

³ سمارة، ملاك عاكف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

⁴ سمارة، ملاك عاكف محمد، مرجع سبق ذكره، ص 108-111.



الخارطة الذهنية لتأثير نظام الأبارتهايد العنصري على فلسطيني عام 1948م

نتائج الدراسة:

- 1- مشكلة الديموغرافيا تعد مشكلة مقلقة للساسة "الإسرائيليون"، الأمر الذي دفعهم إلى إتخاذ سياسات عنصرية تمييزية للتضييق على الفلسطينيين، في المقابل تشجيع هجرة اليهود من مناطق مختلفة حول العالم إلى فلسطين، حفاظاً على التوازن (الديموغرافي).
- 2- في إطار الصراع الديموغرافي متعدد المراحل والأشكال، خاضت "إسرائيل" جولات عدة، فتارة إتخذت سبيل القوة العسكرية، وإرتكاب المجازر، وأخرى انتقلت إلى سياسة الأمر الواقع لتهويد الأرض الفلسطينية على حساب السكان الفلسطينيين، تمثل ذلك في تنامي حركة الإستيطان، ومصادرة الأراضي، وبناء جدار الفصل العنصري.
- 3- تظهر استنتاجات منظمة العفو الدولية، في مجمل قوانينها ضد سياسة التمييز العنصري، أن "إسرائيل" أنشأت لها نظاماً مؤسسياً يقوم على سيطرة وقمع السكان الفلسطينيين عام 1948، لصالح السكان "الإسرائيليين"، وهذا النظام يعد فصلاً عنصرياً أثر على حياة الفلسطينيين في مختلف مناحي الحياة. كما خلصت المنظمة أن "إسرائيل" تعتبر الفلسطينيين فئة دنيا غير يهودية وتعاملهم وفقاً لذلك، حيث تطبق العزل والتفرقة بشكل منهجي، على نحو مؤسسي، من خلال قوانين وسياسات تهدف إلى منعهم من المطالبة، والتمتع بحقوقهم أسوة ببقية السكان اليهود.
- 4- منذ بداية نشأة دولة الإحتلال اتجهت سياسات الفصل العنصري "الأبارتهايد" من الاستعمار الكلاسيكي الذي ينبع من "منطق الإستغلال"، إلى الاستعمار الإستيطاني الذي ينبع من "منطق الإلغاء"، الذي يسعى إلى طرد السكان الأصليين والحلول محلهم.
- 5- إن ممارسة الإحتلال "الإسرائيلي" سياساته العنصرية بفصل العرب الفلسطينيين، وإدماجهم بموجب أنظمة قانونية على أساس عرقي، تحت سيادة "إسرائيلية" واحدة، يجعل من المستحيل تمتعهم بكامل حقوق "المواطنة". وهذا يشبه تماماً إلى حد كبير بنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.
- 6- عملت دولة الإحتلال جاهدة منذ تأسيسها على طرح فكرة يهودية الدولة، بمعزل عن السكان الفلسطينيين الأصليين، بهدف تعريفها كدولة يهودية بموجب قانون القومية، الذي كان ترجمة فعلية لتلك الفكرة، مما شكل إتجاهاً عنصرياً، أثبتت بأنها دولة قائمة على الفصل العنصري، لا تعتمد على النظام الديموقراطي في بناء مؤسساتها.
- 7- فلسطينيو الداخل عام 1948 يعيشون في وضع قانوني معقد يجمع بين المواطنة "الإسرائيلية" من جهة، والتمييز القانوني، والسياسي، والاجتماعي من جهة أخرى. تُستخدم السياسات "الإسرائيلية"

لتعزيز التفوق اليهودي وتقليص الحقوق الفلسطينية، مما يشكل جزءاً من سياسات "الأبارتهايد" التي تنتهجها "إسرائيل" تجاه السكان الفلسطينيين الأصليين.
التوصيات:

- 1- دعوة مجلس الأمن الدولي لمناقشة الانتهاكات "الإسرائيلية" العنصرية ضد الفلسطينيين، لإقرار مدى حجم الجرائم التي ترتكبها "إسرائيل"، خاصة أن المجتمع الدولي على مدى عدة عقود بقي ساكناً إزاء تلك الانتهاكات، مما شجع "إسرائيل" من ممارسة سياسة الفصل العنصري.
- 2- من الضروري أن يعمل الفلسطينيون على تعزيز هويتهم الثقافية واللغوية من خلال المبادرات المجتمعية والثقافية التي تحافظ على تراثهم وتدعم الأجيال الشابة في تعلم وفهم تاريخهم وهويتهم.
- 3- ضرورة عمل الجمعيات الفلسطينية داخل دولة الاحتلال على تعزيز الوحدة الداخلية بينهم، لمواجهة التحديات المشتركة ومقاومة السياسات العنصرية بشكل جماعي.
- 4- حث المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية، أن تمارس ضغطاً أكبر على دولة الاحتلال لإنهاء سياسات "الأبارتهايد"، وضمان حقوق الفلسطينيين داخل حدود عام 1948.
- 5- ينبغي تقديم الدعم المالي والسياسي للفلسطينيين داخل دولة الاحتلال لمساعدتهم في تعزيز قدراتهم الاقتصادية والتعليمية والثقافية، وتمكينهم من مواجهة التمييز العنصري.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو جلهوم، سامي علي، أداء الإعلام "الإسرائيلي" في معركة سيف القدس، مجلة دراسات بيت المقدس، 2023م 23 (1): 151 – 172

بشارة، عزمي، استعمار استيطاني أم نظام أبارتهايد: هل علينا أن نختار؟، مجلة عمران، العدد 38، المجلد 10، خريف 2021م، ص 5،

<https://omran.dohainstitute.org/ar/038/pages/art02.aspx>

بيتي، عمر، فلسطين: تأثير سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية، دار النشر العربية، 2018م، ص 102 – 105.

توماس، مارك، نظام الأبارتهايد: مقارنة تاريخية، كيب تاون: جامعة كيب تاون للنشر، 2019م، ص 80 – 85.

جون دو، السياسات الإسرائيلية وقوانين أملاك الغائبين، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م، ص 45 – 47.

حنا، أريغوني، التمييز العنصري في إسرائيل: الأبارتهايد الجديد، بدون سنة نشر، ومكان نشر، ص 24.
خالد، أحمد، الإطار القانوني للجنسية الإسرائيلية والتمييز العنصري، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021م، ص 22 - 24.

الخالدي، وليد، النكبة: إعادة تأريخ الكارثة الفلسطينية عام 1948، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992م، ص 25-45.

رام، أوري، القومية والديموقراطية في إسرائيل: مكانة العرب الفلسطينيين، نيويورك: روتليدج، 2010م، ص 120 - 140.

ساند، شلومو، اختراع الشعب اليهودي، لندن: فيرسو بوكس، 2009م، ص 210 - 230.
سمارة، ملاك عاكف محمد، قانون القومية وتداعياته على ديناميات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نابلس - فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، 2020م، ص: ي

سميث، جين، التخطيط العمراني والتضييق على فلسطيني الداخل، القدس: معهد الأبحاث الفلسطينية، 2023م، ص 101 - 104.

صايغ، فايز، الاستعمار الصهيوني في فلسطين، ترجمة وتحقيق عبد الوهاب الكيالي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1965. Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial Settler-State?* (New York: Monad Press, 1973).

طرطاق، زكريا، تكريس القوانين الإسرائيلية لجريمة الفصل العنصري، مجلة المعيار، 24 فبراير 2023
DOI: 10.37138/almieyar.v24i2.3325.

طرطاق، زكريا، تكريس القوانين الإسرائيلية لجريمة الفصل العنصري، مجلة معيارية (المطاط)، 2023.
DOI: 10.37138/almieyar.v24i2.3325

عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل، قانون أملاك الغائبين وتطبيقاته، حيفا: عدالة، 2006م، ص 35 - 50.

عياش، عدنان، الإستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين، دورية كان التاريخية (علمية، عالمية، محكمة)، العدد السادس والعشرون، ديسمبر 2014م، ص 142-157.

عياش، عدنان، الإستيطان الصهيوني وانعكاساته الديموغرافية على الفلسطينيين، دورية كان التاريخية، العدد السادس والعشرون، ديسمبر، 2014م، ص 142-157.

غوردون، نيف، السيطرة على الفلسطينيين، بركلي: جامعة كاليفورنيا، 2008م، ص 150 - 170.

كوك، جوناثان، إسرائيل والفلسطينيون داخل الخط الأخضر، لندن: Pluto Press، 2006م، ص 85 – 105.

كيرتزر، ألكسندر، قوانين إسرائيل وتطبيقها على العرب: قانون العودة وقانون الجنسية، أكسفورد: مطبعة أكسفورد، 1999م، ص 78-95.

لوستيك، إيان، الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في السياسة والقانون، أوستن: جامعة تكساس، 1980م، ص 112 – 130.

منظمة العفو الدولية، نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظام قاس يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية، ط 1، 2022م، ص 6-7.

موقع الجزيرة نت، الأبارتهايد، 2015\11\30م: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/30>

نصار، محمد، السياسات الضريبية الإسرائيلية والواقع الإقتصادي الاجتماعي للفلسطينيين في مدينة القدس، *Journal of Islamic Economics* 3(2)2023:60-76،

ثانياً: المراجع الأجنبية

Amnesty International, *Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity* (London: Amnesty International, 2022).

Ben White, *Palestinians in Israel: Segregation, Discrimination, and Democracy*, London, United Kingdom: Pluto Press, 2011, P.P. 34-56.

Benjamin Bouquet, Rania Muhareb, and Rhona Smith, *Racialized Strategies of Elimination as Determinants of Health in Palestine*, *Health and Human Rights* 24, no. 2 (2022): 237-254.

Bickerton, I. J., & Klausner, C. L. (2013). *A History of the Arab-Israeli Conflict*. Pearson, P.41.

Hannah Arendt, *Zionism Reconsidered*, The Jewish Writings, editing: Jerome Kohn, Ron H. Feldman, New York: Schocken Books, 2007, P.P. 343-374.

Hass, A. (2002). *Drinking the Sea at Gaza: Days and Nights in a Land Under Siege*. Owl Books, P.78.

Human Rights Watch, (2021). *A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution*, p.45-47.

Human Rights Watch. (2021). *A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution*. Available at: www.hrw.org Amnesty International. (2022). *Israel's Apartheid against Palestinians: Cruel System of Domination and Crime against Humanity*. Available at: www.amnesty.org.

International Criminal Court, Reference previously mentioned.

International Criminal Court. (1998). *Rome Statute of the International Criminal Court*. Available.

Jabareen, Yousef. "The Future of Arab Citizenship in Israel: Jewish Nation-State Bill and Beyond." *Israeli Studies Review*, vol. 33, no. 2, 2018, pp. 15-17.

- Mandela, N. (1994). *Long Walk to Freedom*. Little, Brown and Company. Pages: 243-244
- Masalha, N. (2003). The Palestinian Nakba: Zionism, 'Transfer' and the 1948 Exodus. In *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem* (pp. 7-48). Pluto Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctt18dztnq.5>
- Omar Jabary Salamanca et al., "Past is Present: Settler Colonialism in Palestine," *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (2012), p. 8.
- Oren Yiftachel, Deepening Apartheid: The Political Geography of Colonizing Israel/Palestine," *Frontiers in Political Science*, 4, 2023, <https://doi.org/10.3389/fpos.2022.981867>
- Pappé, I. (2006). **The Ethnic Cleansing of Palestine**. Oneworld Publications, P.136.
- Wilson, Francis, (2001). *Poverty and Inequality in Post-Apartheid South Africa*, Oxford University Press, P.P. 45-47.
- Yiftachel, O. (2020). **Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine**. University of Pennsylvania Press, P.259.